



السيولة المصرفية واثرها على البطالة في العراق للمدة 2004-2016

غسان طارق ظاهر^{a*} ، سلام هاشم محمد^b
جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد

المخلص

معلومات المقالة

تلعب المؤسسات دوراً وسيطاً بين اجمالي الادخارات والاستثمارات اي بين طالبي وعارضي الاموال، ولعل المشكلة تعود الى التركيبة المعقدة للسياسات الائتمانية للمصارف التجارية وعلاقتها مع المتغيرات الاقتصادية، ويمكن ان تعود اسباب الاختلال الى بين عمل المصارف التجارية وبقية القطاعات الاقتصادية الحقيقية الى مفهوم ادارة السيولة، اذ تعد مشكلة السيولة وإدارتها من الظواهر المعقدة كونها تمتاز بالتغيرات السريعة الموكبة للتغيرات الاقتصادية فضلاً عن حساسيتها الشديدة اتجاه التغيرات الامنية والاجتماعية، هذا وتم الاعتماد على الاسلوب القياسي في التحليل الاحصائي باستعمال كل من برنامج E-Views وبرنامج mntab-v14. لذا فان موضوع الدراسة تتلخص في بيان ما هي السيولة والنظريات المفسرة لها فضلاً عن بيان تأثيرها على البطالة، اذ يشهد الاقتصاد العراقي ازمة سيولة حادة اثرت وبشكل سلبي على البطالة يعود ذلك الى الاسباب السياسية والامنية فضلاً عن تخلف السياسة الائتمانية للبنوك التجارية في العراق، اذ ان تلك المصارف شهدت ارتفاعاً في نسب السيولة (الادخارات) تصل الى مديات عالية جداً، في ظل توافر فرص ربحية ذات العوائد المقبولة التي يمكن الاستفادة منها في تطوير القطاعات الاقتصادية في العراق فضلاً عن لجوء تلك المصارف للاعتماد على منح الائتمانات الطويلة الاجل للأغراض الاستهلاكية مما جعل هناك فجوة بين الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري وهو ما اطلق عليه بالمنطقة الرمادية نتيجة بروز ظاهرة تفوق النمط الاستهلاكي للقطاعين العام والخاص وتراجع النمط الاستثماري.

تاريخ البحث
الاستلام : 2018/8/1
تاريخ التعديل : 2018/8/18
قبول النشر : 2018/9/22
متوفر على الأترنت: 2019/3/27

الكلمات المفتاحية :
السيولة المصرفية
السيولة المحلية
اجمالي الائتمان الممنوح
البطالة
برنامج E-Views

© 2019 جامعة المثنى . جميع الحقوق محفوظة

Abstract

Institutions play an intermediary role between the total savings and investments, ie between the applicants and those who oppose the money. Perhaps the problem is due to the complex structure of the credit policies of commercial banks and their relationship with economic variables. The reasons for the imbalance between the work of commercial banks and the rest of the real economic sectors can be attributed to the concept of liquidity management. The problem of liquidity and its management of complex phenomena because it is characterized by rapid changes in keeping with economic changes as well as their sensitivity to severe changes in security and social, and was not relying on the standard method in the analysis. Using both E-Views and mntab-v14. Therefore, the subject of the study is summarized in the statement of what liquidity and theories explained to them as well as the statement of its impact on unemployment, As the Iraqi economy is witnessing a crisis of acute liquidity has negatively affected unemployment due to the political and security reasons as well as the failure of the credit policy of commercial banks in Iraq, as these banks have seen high levels of liquidity (savings) up to very high levels, in the presence of opportunities. The profitability of acceptable returns can be utilized in the development of economic sectors in Iraq as well as the use of these banks to rely on granting long-term credits for consumption purposes, which made a gap between consumer spending and investment spending, which is called the gray area as a result of Pro A phenomenon that exceeds the consumption pattern of the public and private sectors and the decline in the investment pattern.

*
Corresponding author : G-mail addresses : ghassan_pearl@yahoo.com.

المقدمة

3. هل تعاني المصارف التجارية من ازمة سيولة حادة.
 4. هل للسياسة النقدية دور فعال في تحضير البنوك التجارية على ادارة السيولة.
- اهمية الدراسة**

تكسب الدراسة اهميتها من الافكار الاقتصادية والفلسفة المتعلقة في ادارة السيولة و عرض لهيكليتها ومؤشراتها وتحليلها فضلاً عن الاسهامات المصرفية في تقليل اجمالي البطالة ، والبحث في المخاطرة في ظل الازمات الحادة التي تتعرض لها المصارف التجارية العراقية ، لذا تناولت الدراسة بحث وتحليل للعلاقة بين السيولة وإدارتها وتقليل البطالة في ظل تزايد الدور الرقابي للسياسة النقدية.

فرضة الدراسة

يقوم البحث على فرضية مفادها ((ان ادارة وتحليل السيولة في ظل الازمات الحادة التي يمر بها الاقتصاد العراقي لها دوراً فعالاً في تقليل البطالة لاسيما في تنامي الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي في رسم معالم السياسة الائتمانية للبنوك التجارية)).

اهداف الدراسة

ترمي الدراسة لتحقيق مجموعة من الاهداف اهمها :

1. تحليل مفهوم السيولة المصرفية ومكوناتها وأهميتها فضلاً عن السيولة المحلية.
2. تحليل البطالة في العراق للمدة بين 2004_2016.
3. دراسة العلاقة بين السيولة المصرفية والبطالة .
4. عرض وتحليل مخاطر السيولة في ظل التقلبات الحادة التي يستهدفها الاقتصاد العراقي.

الحدود الزمانية

شملت الحدود الزمانية للدراسة سلسلة زمنية امتدت من عام 2004-2016 .

الاطار النظري

اولاً: مفهوم السيولة المحلية

نظراً للدور الذي تلعبه السيولة المحلية في الاقتصادات المتقدمة، الامر الذي دفع العديد منها الى توفير جزء كبير من الموجودات المالية التي يمكن ان تتحول الى وسائل دفع بأقصى سرعة وسهولة فضلاً عن العائد الذي تدره هذه الموجودات ، كما وتحل بعض هذه الوسائل محل النقود كمخزون للقيمة والتي يمكن استخدامها كقوة شرائية ، وقد استطاعت الدول المتقدمة من

مع التطور السريع الذي شهده العالم في ظل التغيير التكنولوجي الهائل والحركة السريعة لرؤوس الاموال ،انعكس ذلك على تطور اقتصادات الدول التي اصبحت تطارد تلك التغييرات بنفس السرعة، ولم يتعدى الامر القطاع المصرفي وعمله اذ شهد القطاع المالي تطورات حديثة كعمليات الاندماج، والاستثمارات الضخمة، فضلاً عن التطور الالكتروني للتعاملات المصرفية وتنامي التحولات والاعتمادات وغيرها لذا تحول عمل تلك المؤسسات المصرفية من الحالة البدائية التقليدية السائدة الى وظائف ومهام اكثر اندماجاً مع التغييرات الاقتصادية ،اذ لم يقتصر دور تلك المؤسسات على الاقراض فقط وانما جرت عملياتها بشكل عابر للقومية اذ اصبحت تمول المشاريع الخارجية فضلاً عن الداخلية ويدخل في هذا الاطار تمويل السوق المالي، فضلاً عن عمليات التدويل والتمويل الحديث ومن هذا الجانب لعبت السيولة بشكل عام دور اساس في خضم التطورات الحديثة واصبحت مقياس للنمو الاقتصادي.

تعتمد المصارف اليوم ومنها البنك المركزي الى تحفيز النمو على الصعيد الاقتصاد الكلي والجزئي اي ما يخص المؤسسات الصغيرة وهذا يتطلب تطوراً في مكونات السيولة اذ تشير النظريات الحديثة الى اهمية جانب السيولة ،وقد اولت دراسات عدة الى تسليط الضوء على اهمية ادارة جانب السيولة الذي ينعكس في نهاية المطاف على تقليل البطالة اذ ان غاية وطموح الدول ينصب بالدرجة الاساس على الوصول الى حالة من التوازن، فضلاً على انعكاس ذلك على المؤسسات و المشاريع الخاصة او ما يسمى بالتحليل الجزئي ،اذن فللسيولة دوراً مهماً في ضبط حركة الاقتصاد القومي للدول جميعها على اختلاف مستويات تطورها ونموها الاقتصادي ،لذا انصبت موضوعة الدراسة في السيولة اثرها على البطالة في العراق لاسيما مع التطورات الكبيرة الذي شهدها القطاع المصرفي في العراق ونمو سوق العراق لأوراق المالية بشكل كبير والدور المهم المناط بها لتحفيز الاقتصاد العراقي فيما يخص جانب التمويل بالدرجة الاساس ومن ثم الخدمات العامة بالدرجة الثانية .

منهجية البحث

مشكلة الدراسة

صيغت المشكلة بمجموعة اسئلة ستكون مدارا للبحث خلال الدراسة وهي :

1. هل ان ادارة وتحليل السيولة تنعكس بشكل ايجابي على البطالة.
2. هل ان انخفاض حجم السيولة لها تأثير سلبي في تقليل اجمالي البطالة.

،وبما ان النقد هو اكثر الموجودات سيولة يمكن استخدامها من قبل المصرف لتلبية المباشرة والفورية لطلبات المودعين عند سحب الاموال ، فعلى الرغم من عدم احتفاظ المصارف بنسب كبيرة للنقد لأنه لا يدر عائد للمصارف الا ان الاحتفاظ بهذا الاصل امر عادي لا يسبب اي مشاكل لان السحب اليومي للدائع يعد امراً متوقفاً (83: Saunders, 1997). وقد يقع المصرف بما يسمى مركز الازمات المالية المنتظمة والذي من اهم مسبباته حالات السحب الغير المتوقعة والكبيرة للنقد او عند انتشار الشائعات بين المودعين بعدم توفر سيولة فيترب على ذلك طلب المودعين لودائعهم. هذا وقد يقوم المصرف ببيع موجوداته الاقل سيولة لتلبية طلبات السحب الكبيرة فينتج عن ذلك مخاطر كبيرة، تباع الموجودات بأسعار اقل في الاسواق الضعيفة عند البيع الانني مما لو كان للمصرف حيث تتطلب وقت اطول للتفاوض على البيع ونتيجة لذلك فان التصفية بأسعار منخفضة يهدد قدرة المصرف على الايفاء بديونه. وتعرف مخاطر السيولة المصرفية هي عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات عند الاستحقاق ، دون أن يؤثر ذلك على الوضع المالي للمصرف التجاري. وتتمثل اسباب مخاطر السيولة المصرفية هي حجم السيولة ، والأصول الاقل سيولة ، والأصول السائلة ذات مخاطر عالية، والاعتماد على تمويل خارجي (Rajan, 2003: 1).

ثالثاً : البطالة

تعد البطالة من الظواهر المركبة التي لها ابعاداً سياسية واقتصادية وابعاداً اخرى كثيرة ويعد البعد الاجتماعي اقوى تأثيراً على الاقتصاد المحلي ، ولا يخلو أي بلد سواء كان متقدماً ام نامياً من البطالة و لكن هناك اختلاف في المعدلات بين هاتين المجموعتين من البلدان. هذه المعدلات تكون مرتفعة في اوقات الازمات الاقتصادية والركود الاقتصادي وتنخفض في اوقات الاستقرار الاقتصادي والرواج الاقتصادي وهي بذلك تعد واحدة من المعايير او المؤشرات التي تستعمل للحكم على درجة استقرار الاقتصاد في بلد ما ، بل في بعض الاحيان يتم التركيز على خلق فرص عمل للأفراد بشكل مكثف وذلك بسبب ان العمل اللائق والمنتج يعد من اهم المصادر لتأمين الدخل والذي يمهد بدوره الى التقدم الاجتماعي والاقتصادي على نطاق واسع (ILO,2010:7-8). كما يمكن الاشارة الى فترة البطالة من خلال الوقت. فالتعاريف الأساسية المختلفة للبطالة قد تقدم تفسيرات مختلفة من الناحية الزمنية للبطالة. هذا و يأتي تعدد المفاهيم للبطالة نتيجة القصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمعات ،و عليه يمكن ان نعطي عدد من التعاريف للبطالة اذ عرفت بانها عدم استخدام عامل من عوامل الانتاج الا وهو العمل ، كما هو الحال عند وجود ارض صالحة للزراعة ولا يتم استغلالها بسبب نقص العمالة اما من ناحية اخرى يلعب اكتناز

خلال اعتمادها المفرط على وسائل الدفع الاخرى كالنقود الالكترونية وبعض الموجودات المالية الاخرى (James,1998).

عرفت السيولة المحلية بانها "عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) وهي مفهوم اوسع نسبياً من مفهوم عرض النقد (M1) ويتناول اجمالي وسائل الدفع في عرض النقد بالمعنى الضيق (m1) فظلاً عن الودائع الزمنية (ودائع الاجل) في المصارف التجارية" اي يمكن اعتبار المفهوم الواسع (M2) يتكون من (M1) فظلاً عن حسابات الادخار لدى مؤسسات الایداع واسهم صناديق النقد المشتركة وموازن صناديق سوق المال المتبادلة وحسابات ودائع سوق المال والودائع تحت الطلب والعملية في التداول، مضافاً إليها ودائع الاجل في المصارف التجارية . (اسماعيل،114). و عرفت أيضاً السيولة المحلية بانها لا تقتصر فقط على الحساب الجاري في المصارف والنقد المعدني ولكنها تشمل الودائع المصرفية التي تبقى في المصارف خلال مدة لا تقل عن (7) ايام فما فوق فظلاً عن ودائع الجمهور في البلد. وبذلك تمثل السيولة المحلية كافة الموجودات المالية التي يمكن تحويلها الى نقد بأقصى سرعة وسهولة بخسائر معدومة او وجود خسائر ضئيلة (Ebele,2015: 292)

ثانياً : مفهوم السيولة المصرفية

يمكن ان تعرف على انها مقياساً لقدرة المصرف على إيجاد السيولة بسهولة التي يحتاجها في تلبية التزاماته، ويمكن أن يتم الحصول على السيولة من حيازته للنقد المباشر بالعملية أو بالحساب لدى البنك المركزي (international bankforsettlements,2013: 21)ويمكن الاشارة الى مفهوم السيولة في الأدبيات الاقتصادية الى انها تتعلق بقدرة الاداة الاقتصادية على امكانية تبادلها او وجودها بوفرة مقابل السلع والخدمات أو الأصول الأخرى. وفي هذا التعريف، يمكن ان ملاحظة مسألتين. الاولى، هي يمكن فهم السيولة من حيث التدفقات (بدلاً من الأسهم)، فهي من خلال مفهوم التدفق، تشير الى الوصول إلى تدفقات النقدية دون عوائق بين عناصر النظام المالي، مع التركيز بشكل خاص على التدفقات بين البنك المركزي والبنوك التجارية والأسواق. اما ثانياً، فأنها تشير إلى القدرة على تحقيق هذه التدفقات. حيث ان العجز على القيام بذلك أن يجعل الكيان المالي اقل قدرة على توفير السيولة. وكما يمكن أن تعود ضعف القدرة الى عدم التماثل في المعلومات ووجود أسواق غير مكتملة. (Nikolaou, 2009: 10)

✓ مخاطر السيولة المصرفية

مخاطر السيولة تظهر عندما يطلب الدائنون (المودعين على سبيل المثال) بنقد سريع ومباشر وذلك لسد احتياجاتهم المالية ، حينها ينبغي على المصرف توفير اموال اضافية من خلال بيع بعض موجوداته او الاقتراض لتلبية الطلب على سحب الاموال

الهيكلية هي شكل من أشكال البطالة الاحتكاكية، ولكنها عادة ما تستمر لمدة أطول. وقد تشجع على البطالة الطوعية.

✓ البطالة المؤسسية تشرح البطالة المؤسسية كيف يمكن للتدخل في سوق العمل أن يخلق بطالة. ويلعب التدخل دوراً أساسياً في تكوين البطالة المؤسسية. من خلال فرضها للضرائب أو تنشئ حدوداً للأسعار أو سقوفاً للأسعار، فظلاً عن تدخل النقابات العمالية وماله من تأثير سلبي نتيجة المطالبة برفع اجور العمل. (bank world, 2013)

✓ البطالة المقنعة تعد اهم انواع البطالة والتي يقصد العمالة التي يمكن ان تسحب من موقع العمل دون ان تؤثر في كمية الانتاج اي ان ترافق العمالة الكاملة مع الانتاجية. (الامين ، 1983، 81-82).

الاطار العملي

اولاً: السيولة المحلية

بعد ان حصل البنك المركزي العراقي على الاستقلالية حسب قانون (56) لعام 2004، اتبع مجموعة من الاجراءات لإدارة عرض النقد والتحكم به، بما يضمن الوصول الى نظاماً مالياً سليماً من اجل تحقيق استقراراً سعرياً ، اذ ان الغرض من هذه الاجراءات هو تعزيز الثقة بالعملة المحلية من ناحية و الجهاز المصرفي من ناحية اخرى، كمحاولة لتخفيض الكتلة النقدية، وحتى يتحقق الهدف المنشود اتاح الحرية للمصارف في تحديد اسعار الفائدة كأداة لجذب الودائع الادخارية . وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات التي قام بها البنك المركزي الا ان السيطرة على حجم الكتلة النقدية بقيت محدودة ، اذ اخذت معدلات النمو في عرض النقد تتزايد مع معدلات النمو الانفاق بشكل طردياً الامر الذي يؤكد قوة تأثير دالة الطلب الحكومي على عرض النقد المتأثر بالدخل النفطي للحكومة (عاشور ، واخرون ، 2014: 219) ويمكن الاستدلال لتطور حجم السيولة المحلية من الجدول (1) :

الجدول (1) مكونات السيولة المحلية خلال المدة (2004-2016) (مليار دينار)

السنوات	العملة في التداول	معدل النمو	الودائع الجارية	معدل النمو	الودائع الزمنية	معدل النمو	السيولة المحلية	معدل النمو
2004	8.020	--	857	--	7.162	--	12.254	--
2005	10.256	27.8	1.143	33.3	9.112	27.2	14.684	19.8
2006	11.916	16.1	948	-13.9	10.968	20.3	21.080	43.5
2007	15.632	31.1	1.400	47.6	14.231	29.7	26.956	27.8

النقود دوراً بارزاً في زيادة حدة البطالة مع وجود فرص لتوظيف تلك الاموال . و عرفت أيضاً على انها التوقف (التعطيل) الجبري لجزء اساس من القوة العاملة في مجتمع ما ، على الرغم من توفر رغبة وقدرة في العمل من هم في سن العمل. فمعدل البطالة هو المؤشر الأوسع استخداماً للتعرف على سوق العمل، وبوجه عام هو مقياس هام لحالة الاقتصاد. ومن شروط البطالة هي عدم وجود عمل ، الرغبة، والبحث عن العمل (Strobl, 2001: 2) Eric) اما انواع البطالة على اختلاف اشكالها يمكن ان ينحصر في :

✓ البطالة الاحتكاكية هي التي تحدث نتيجة لتطورات في سوق العمل عندما يبحث البعض عن وظيفة جديدة او الانتقال الى اماكن جديدة.

✓ البطالة الدورية تحدث خلال فترات الركود الاقتصادي. و في الواقع ليس من المستغرب أن ينخفض الطلب على السلع والخدمات خلال فترات الركود الاقتصادي. لان يمكن ان تكون هناك استجابة من قبل أصحاب العمل من خلال تقليل عدد العمال. عندما يكون العرض من العمالة أكبر من الطلب، نتائج البطالة. ومع ذلك، يعتقد أن هذه البطالة سوف تختفي عندما يتعافى الاقتصاد.

✓ البطالة الموسمية: هي البطالة المرتبطة بالظروف المناخية والاجتماعية، اذ يتعطل الكثير من العمال خلال فصول السنة كتعطيل عمال البناء بسبب الاحوال الجوية .

✓ البطالة الطوعية حسب رأي الاقتصاديين يميل الناس إلى المشاركة في القوى العاملة. وعادة ما تعتبر البطالة غير طوعية عندما يفضل الناس عدم القيام بالعمل. وتوصف البطالة الطوعية هذه الظاهرة. وهو نوع وظيفي آخر من البطالة الاحتكاكية. يحدث هذا عندما يكون الناس غير قادرين على إيجاد عمل يطابق توقعاتهم.

✓ البطالة الهيكلية تحدث البطالة الهيكلية عندما لا تتطابق مهارات العمال وخبراتهم وتعليمهم مع فرص العمل. فالبطالة

29.5	34.920	29.9	18.492	100.7	2.811	36.2	21.304	2008
30.1	45.438	17.7	21.775	-14.8	2.393	13.4	24.169	2009
32.8	60.386	11.7	24.342	32.2	3.165	13.8	27.507	2010
19.5	72.178	16.2	28.287	22.2	3.870	16.9	32.157	2011
4.5	75.466	8.1	30.593	34.1	5.191	11.2	35.784	2012
16.1	87.679	14.3	34.995	8.5	5.634	13.5	40.630	2013
3.4	90.728	3.0	36.071	-32.3	3.812	-1.8	39.883	2014
-8.9	82.595	-3.3	34.855	-2.1	3.729	-3.2	38.585	2015
6.6	88.082	20.7	42.075	-15.3	3.156	17.2	45.231	2016

المصدر : منشورات البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء ، النشرات الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

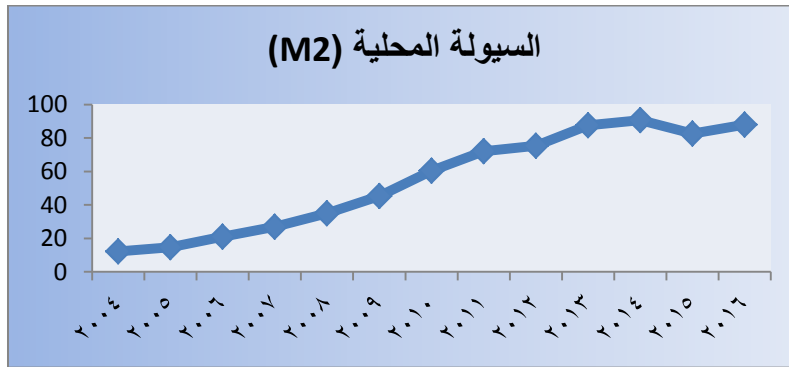
الا ان نها سجلت اعلى معدل نمو سالب في هذا العام . هذا وسجلت الودائع الزمنية معدلات نمو موجب في بداية المدة، اذ سجلت في عام 2005 معدل نمو موجب بلغ (27.2%) نتيجة قيام البنك المركزي بإصدار تعليمات حول قبول الودائع بالدينار العراقي من المصارف لغرض استثمار هذه الودائع بمعدلات فائدة مختلفة (6% لليوم واحد، و7% في 30 يوم) فظلا عن رغبة الجمهور بالاحتفاظ بأرصدهم لدى المصارف لتقليل المخاطر الامنية ، واستمر هذا الارتفاع في السنوات اللاحقة الى ان بدء في الانخفاض وسجل انخفاض ملحوظ في عام 2010 بلغ على اثرها معدل النمو (11.7%) نتيجة زيادة الائتمان في هذا العام المقدم للقطاع الخاص في كافة الانشطة الاقتصادية بنسبة (77.4%) وقيام البنك المركزي بتخفيض الاحتياطي القانوني على الودائع مرتين خلال العام من 25% الى 20% ثم الى 15% بغية تشجيع المصارف على منح الائتمان ، اما في عام 2015 سجلت هذه الودائع اعلى معدل نمو سالب خلال مدة الدراسة اذ بلغ (-3.3%) يعزى ذلك الى مقتضيات السياسة النقدية ازاء الوضع الاقتصادي بتوجيه المصارف نحو توظيف مواردها باتجاه السوق لتعزيز السيولة في الاقتصاد، الا ان في عام 2016 عادت الودائع الزمنية الى الارتفاع لتسجل معدل نمو موجب بلغ (20.7%) نتيجة قيام البنك المركزي بمنح (5%) من نسبة الاحتياطي القانوني المفروض على الودائع للمصارف التي تواجه مشاكل في السيولة بسبب تمويلها للمشاريع الصغيرة او مواجهة سحب ودائع من قبل الزبائن. ونتيجة لزيادة مكونات السيولة المحلية فقد سجلت السيولة المحلية خلال مدة الدراسة نمواً تصاعدياً اذ سجلت في عام 2005 معدل نمو (19.8%) والذي يعود الى زيادة الايرادات النفطية التي يتم الاعتماد عليها في الانفاق الحكومي الذي ازداد خلال العام بزيادة الايرادات النفطية، واستمرت السيولة المحلية في هذه الزيادة

يتضح من بيانات الجدول (1) ان العملة في التداول اتخذت مساراً تصاعدياً، اذ سجلت في عام 2005 معدل نمو (27.8%) واستمرت في هذا المسار حتى سجلت في عام 2010 معدل نمو (13.8%) خلال مدة الدراسة والذي يعود الى التوسع الحكومي في الانفاق الممول من ايرادات الحكومة، الا انها انخفضت في السنوات اللاحقة، اذ سجلت في عام 2015 معدل نمو سالب (-3.2%) يعزى ذلك الى ضعف دور الاستثمار والأسواق النقدية الامر الذي دفع الافراد الى الاحتفاظ بالنقد في ظل حالة الركود الاقتصادي، الا ان العملة في التداول عاد للارتفاع في عام 2016 اذ سجلت معدل نمو موجب (17.2%) الذي يعود الى الاقتراض الداخلي للحكومة عن طريق اصدار السندات لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة، اما الودائع الجارية فقد سجلت في عام 2005 معدل نمو موجب بلغ (33.3%) والذي يعود الى رغبة الافراد في الاحتفاظ بأرصدهم النقدية لدى المصارف وتقليل التعرض للمخاطر الامنية (البنك المركزي العراقي، 2003، 20)، الا ان هذا الارتفاع في معدل النمو لم يستمر فقد انخفض في عام 2006 اذ بلغ (-13.9%) والذي يعزى الى انخفاض الودائع الحكومية المركزية لأنه اغلب الودائع الجارية تعود للقطاع الحكومي بسبب الوضع الامني في هذا العام والذي اثر على كافة مرافق الحياة (البنك المركزي العراقي، 2007، 10)، هذا وسجلت في عام 2008 اعلى معدل نمو موجب اذ بلغ (100%) والذي يعود الى توجه السياسة النقدية نحوه سحب السيولة من السوق فظلا عن التحسن النسبي الظروف الامنية ، واستمرت هذه الودائع بين الانخفاض والارتفاع الى ان سجلت في عام 2016 اعلى معدل نمو سالب بلغ (-15.3%) يعزى ذلك الى تردي الوضع الامني فظلا عن انخفاض اسعار النفط ادى الى انخفاض الودائع المؤسسات والودائع الحكومية على الرغم من ارتفاع الطفيف للقطاع الخاص

ودعم السيولة من خلال تبنى اجراءات منها دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم (9.200) مليار دينار الى المصارف لدعم هذه المشاريع ، كذلك شراء حوالات خزينة بمبلغ (7) ترليون دينار لدعم سيولة الجهاز المصرفي ، فضلا عن اطلاق نسبة (5%) من الاحتياطي الالزامي على اجمالي الودائع بالعملة العراقية و (15%) على العملة الأمريكية والعمل على توجيهها الى المصارف التي تواجه مشاكل في السيولة ،(صندوق النقد العربي ، 2017 ، 122) . و كما هو موضح في الشكل (1) :

خلال السنوات اللاحقة الى ان بلغت في عام 2012 انخفاض في معدل النمو والبالغ (4.5%) بسبب اثر المطلوبات الغير النقدية الانكماشية كالودائع الحكومية والودائع الاخرى ، وفي عام 2015 فقد سجل معدل نمو سالب بلغ (-8.9%) و يعود هذا الى زيادة الاحتياطيات الاجنبية على اثر انخفاض اسعار النفط والعوامل التوسعية المؤثرة في السيولة المحلية المتبعة من قبل البنك المركزي ، (البنك المركزي العراقي ، 2015 ، 10) ، وفي عام 2016 وبالتحديد عادت السيولة المحلية الى الارتفاع وذلك نتيجة قيام البنك المركزي العراقي بتحفيز التنمية الاقتصادية

الشكل (1) السيولة المحلية في العراق للمدة (2004-2016)



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1)

باستثمار هذه الاموال على شكل قروض يشكل عبئاً كبيراً ، اذ انها تتحمل تكلفتين تتحمل الاولى في تكلفة الفرص البديلة للاحتفاظ بالنقود مع توفر فرص للاستثمار ها والامر الاخر ترتيب الفوائد على الودائع والتي تعد جزءاً من مطلوبات المصارف التجارية (سعيد، واخرون، 2014، 102-103) . وكما يتضح من بيانات الجدول (2) :

ثانياً : السيولة المصرفية

تمر الصيرفة التجارية في العراق بمشكلة فائض السيولة المصرفية والتي تعد احدى مظاهر تخلف الجهاز المصرفي، اذ ان بقائها دون استثمارها يضيف تكلفة المصارف التجارية بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة ، فعدم قيام المصارف

الجدول (2) نسب السيولة المصرفية في العراق للمدة (2004-2016)

السنوات	السيولة المصرفية %
2004	16
2005	10
2006	10
2007	14
2008	16
2009	22
2010	23
2011	48

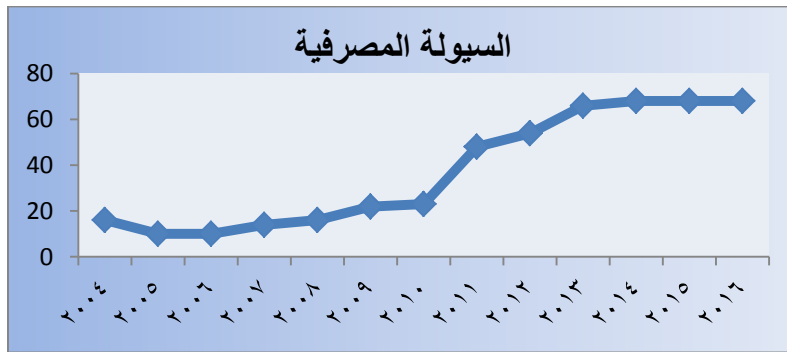
54	2012
66	2013
68	2014
68	2015
68	2016

المصدر:- منشورات البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، النشرات الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

الارتفاع في نسبة السيولة المصرفية الى انعدام الثقة لدى المصارف في منح الائتمان نتيجة الوضع الامني المتردي ، والرؤية الغامضة للاستثمارات المتاحة للمصارف فضلا عن ان تلك المصارف تتبع عقلية الاستثمار قصير الاجل لارتفاع الضمانات في منح ذلك الاستثمارات وتجنب التعثر المصرفي . اما انخفاض النسب في بداية المدة فذلك يعزى الى الاجراءات التي اتبعها البنك المركزي المتمثلة في توظيف السيولة في الاوراق المالية و مزايدات العملة ونظام تسهيلات القائمة فضلا عن المصارف التجارية التي تحظى بثقة الافراد لأنها مسندة من جانب الحكومة الامر الذي يجعل احتمالية تعرضها للإفلاس مستبعد. (مطوق، 2015، 70). ويمكن ملاحظة تغير نسبة السيولة المصرفية من خلال الشكل(2):

يتضح من الجدول (2) ان مستويات السيولة المصرفية في ارتفاع مستمر خلال مدة الدراسة(2004-2016) ، اذ سجلت نسبة (10%) في الاعوام (2005-2006) والذي يعود الى توجه السياسة النقدية نحو تشجيع الاستثمار والعمل على تحفيز المصارف بالتوجه نحو السوق لهذا قلقت من الاحتياطي القانوني على الودائع حكومية كانت او ودائع قطاع خاص بواقع (10%) ، الا انها ارتفعت في الاعوام اللاحقة وبشكل مستمر فقد سجلت في عام 2011 ما نسبته (48%) والذي يعزى الى زيادة التركيز من قبل البنك المركزي على الرقابة المصرفية وتوجيه المصارف باتخاذ المزيد من الاجراءات والتدابير الرامية الى زيادة متانة الجهاز المصرفي لهذا فقد تم الزام المصارف بزيادة رؤوس اموالها ورفع ملائمتها المالية وفق المعايير الدولية كما ركزت على توفير السيولة اللازمة لضمان استمرارية قدرة المصارف على منح الائتمان، الى ان استقرت عند نسبة (68%) في السنوات الاخيرة من فترة الدراسة ويعزى ذلك

الشكل (2) نسبة السيولة المصرفية خلال المدة (2004-2016)



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2)

من خلال عمليات السوق المفتوحة ، اذ ان يمكن للبنك المركزي التأثير على السيولة المصرفية من خلال بيع وشراء الاوراق المالية الحكومية ، فعملية البيع تؤدي الى سحب السيولة اي تخفيض ارصدة المصارف ، في حين عمليات الشراء تؤدي الى زيادة السيولة فضلا عن ذلك يقوم البنك المركزي العراقي بمهمة المستشار المالي للدولة ، اذ يسعى الى توسيع نطاق الائتمان بما يحقق اهداف التنمية الاقتصادية. ولتحقيق هذه الاهداف قام البنك

ثالثاً : الائتمان النقدي للمصارف التجارية

يقوم البنك المركزي العراقي بالدور الاشرافي والرقابي والتنظيمي على المؤسسات المالية الوسيطة والمصارف للحفاظ على النظام المالي القائم على اساس التنافس في السوق واتاحة الفرصة للعمل وتحقيق الاستقرار في الاسعار فضلا عن تامين نظاماً فعالاً للمدفوعات . كما يقوم بالحفاظ على الاستقرار النقدي

المركزي بالعديد من الإجراءات منها تخفيض سعر الفائدة(سعر السياسة) الى 6% كأداة من ادوات السياسة النقدية ، والسماح للمصارف بتقديم القروض المشتركة لزيادة التعاون فيما بينها ، وتحرير سعر الفائدة الذي تقبضه المصارف او تدفعه . وذلك

لحث المصارف على التوجه نحو اقتصاد السوق (جميل ، 2016 ، 64) . ويمكن بيان الائتمان النقدي للمصارف التجارية من خلال الجدول التالي :

الجدول (3) الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للمدة (2004-2016) (مليار دينار)

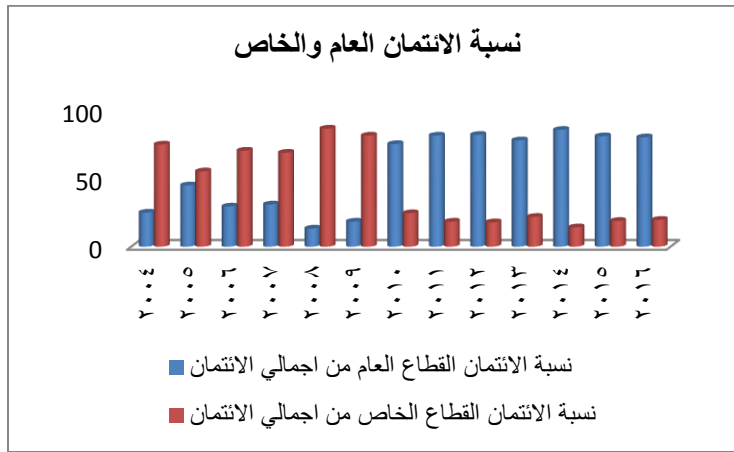
السنوات	اجمالي الائتمان النقدي	الائتمان القطاع العام	نسبة القطاع العام من اجمالي الائتمان %	الائتمان القطاع الخاص	نسبة القطاع الخاص من اجمالي الائتمان %
2004	824	206	25	620	75
2005	1.717	772	45	950	55.3
2006	2.667	786	29.5	1.881	70.5
2007	3.459	1.072	31	2.387	69
2008	4.587	610	13.3	3.978	86.7
2009	5.690	1.024	18.4	4.646	81.6
2010	11.722	8.838	75.4	2.884	24.6
2011	5.415	1.660	81.6	3.755	18.4
2012	7.429	2.331	82.1	5.098	17.9
2013	8.901	2.336	78.1	6.565	21.9
2014	11.612	4.367	85.8	7.245	14.2
2015	10.958	3.283	81.1	7.675	18.9
2016	10.304	2.974	80.3	7.330	19.7

المصدر :البنك المركزي العراقي ،دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ،اعداد متفرقة. النسب من اعداد الباحث بالاعتماد على نفس المصدر .

من خلال الجدول(3) يتبين ان نسبة الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية الى القطاع العام في تصاعد مستمر، اذ بدأ بنسبة (25%) في عام 2004 ويعود ذلك الى قيام المصارف الحكومية بمنح سلف الى منسبها وقروض سكنية لشرائح كبيرة من المواطنين فالمصارف الحكومية تسيطر على (76%) من الائتمان الممنوح (البنك المركزي العراقي ،2008 ، 31) الا ان في عام 2008 انخفضت النسبة الى (13.3%) يعزى الى ان اغلب الائتمان كان يمنح الى القطاع الخاص ، توقف المصارف الحكومية في منح القروض للموظفين .(البنك المركزي العراقي ، 2008 ، 45)، بعد ذلك عاد الى الارتفاع في السنوات اللاحقة الى ان بلغ في عام 2016 الى (80.3%) وهذا ان دلة على شيء فإنما يدل على وجود مساهمة حقيقية من جانب المصارف الحكومية الى دعم النشاط الاقتصادي فقد خصصت الحكومة في هذا العام (21.4) ترليون دينار كقروض الى القطاع الخاص او العام والتجارة والفنادق. (البنك المركزي العراقي ، 2016 ، 40-42). اما القطاع الخاص فقد كان متذبذبا باستثناء السنوات الاخيرة اتخذ مسار تنازلي على عكس القطاع الحكومي ، اذ سجل في عام 2004 ما نسبته (75%) ويعزى ذلك الى الحرية التي منحها البنك المركزي للمصارف في تحديد اسعار الفائدة سواء كان في الايداع او في منح الائتمان، واستمر الارتفاع الى

التوسع في نشاطها) البنك المركزي العراقي، 2013، 29). اذ يتبين ان المصارف الحكومية مازالت تمارس سياسة تتسم بالمجازفة وعدم المبالاة بالمخاطرة المصرفية في تقديم الائتمان، اذ تشكل نسبة (72%) من اجمالي الائتمان الممنوح، هذا وان تردد المصارف الخاصة في تقديم الائتمان، يعود الى ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين كذلك ضعف الضمانات مقابل الائتمان فظلا عن اغلب المصارف الخاصة لا تتمتع بملاءة عالية تمكنها من التوسع في نشاطها الائتماني، كما يمكن الاشارة الى ان الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الخاصة تعد ضئيلة في التأثير على التمويل لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب ازاء المشاريع التنموية الكبيرة التي يحتاجها البلد في الحاضر والمستقبل. (البنك المركزي، 2010، 5-6) والشكل (3) ادنا يوضح ذلك:

الشكل (3) نسبة الائتمان العام والخاص للمدة (2004-2016)



دخل الفرد لا يتجاوز 1500 دولار سنوياً. يتسم الاقتصاد العراقي باختلال هيكلي فالنفط يهيمن على مجمل القطاعات الاقتصادية، اذ تشكل عوائده من العملة الصعبة ما يزيد عن (95%) من اجمالي عوائد الصادرات، كذلك يعاني من تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، ومحدودية مصادر الاستثمار، وهيمنة المدخلات الانتاجية المستوردة، وبالتالي غير قادر على مواجهة التحديات، لاسيما تحدي البطالة. (هاشم، وآخرون، 69-70). وكما هو في الجدول التالي

الجدول (4) اجمالي معدلات البطالة والزيادة السكانية في العراق 2004-2016

السنوات	البطالة %	السكان(الف نسمة)
2004	20.57	27139
2005	17.97	27963

ان سجل اعلى نسبة في عام 2008 بلغت (86.7%) في هذا العام قامت المصارف بمنح القروض لشرائح كبيرة من المواطنين. على الرغم من التحدي الذي امام السياسة النقدية في تقوية الائتمان على نحو يساهم خلاله النظام المصرفي في زيادة النمو الاقتصادي، الا ان الائتمان بعد ذلك انخفض في السنوات اللاحقة، اذ بلغ (21.9%) في عام 2013 اذ تعد هذه النسبة ضعيفة تعكس ضعف الوساطة المالية للمصارف وابتعادها عن العمليات المصرفية المفضية الى تعميق السوق المالية، فالمصارف تتذرع بمخاطر السوق فضلاً عن الاخفاق في التسديد، واستمر الانخفاض الى ان بلغ (19.7%) عام 2016 بسبب تردد المصارف في منح الائتمان بسبب ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وضعف الضمانات هذا وان اغلب المصارف الخاصة لا تتمتع بالملاءة العالية التي تمكنها من

رابعاً: البطالة

تعد البطالة من المشاكل الخطيرة، ولعل خطرها الاجتماعي اكبر من خطرها الاقتصادي، فمشكلة البطالة سمة ملاحظة للاقتصادات الاقل نموا ومنها الدول العربية كافة والعراق بشكل خاص ويعود ذلك خلل في هيكلية الاقتصاد العراقي كما مر سابقا، اذ جاء في دراسة علمية تم اعدادها من قبل الجامعة العربية، ان نسبة الفقر في البلدان العربية يزداد سنوياً بمعدل 1.7% و ان نسبة سكان الدول العربية تحت خط الفقر يتجاوز 36% فنصيب

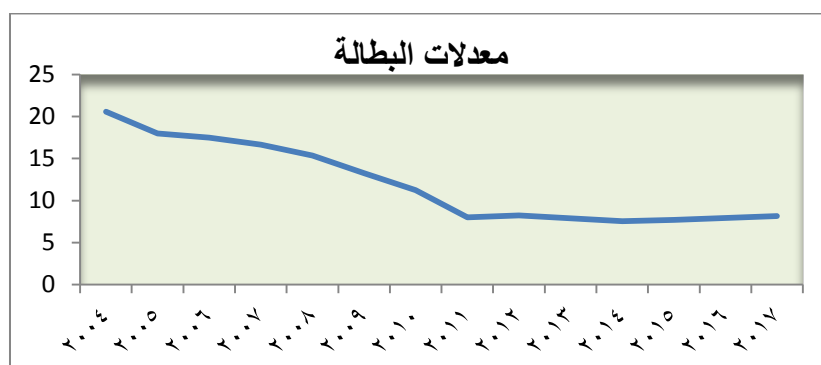
28810	17.5	2006
29682	16.64	2007
31895	15.34	2008
31664	13.28	2009
32490	11.23	2010
33338	8	2011
34208	8.24	2012
35096	7.90	2013
36005	7.55	2014
36934	7.72	2015
--	7.95	2016

المصدر: منشورات البنك الدولي لسنوات مختلفة

ويعود ذلك الى ان طبيعة النشاط الزراعي في محافظة ذي قار وما يصاحبه من بطالة موسمية يخضع لها القطاع الزراعي . (ابراهيمية، 2009) واستمرت محافظة ذي قار بتصدر المحافظات بأعلى معدل بطالة من خلال ما اشارته نتائج المسح لعام 2008 تليها محافظة المثنى ، والتي سجلت معدل (24.93%) تليها محافظة نينوى ثم صلاح الدين وبمعدلات (21.91%) و (18.01%) على التوالي . وهذا يعود كما اشيرنا الى اقتصادات تلك المحافظات المتمحورة حول الرعي والزراعة . اما محافظة بغداد فقد سجلت اقل معدل بين السكان بعمر 15 سنة حيث سجل معدل (11.77%) ويعود هذا الى طبيعة اقتصاد محافظة بغداد وحجمه كذلك انخفاض معدلات البطالة في السليمانية ثم بابل واربييل بسبب استقرارها الامني النسبي . ويمكن بيان نسب البطالة من خلال الشكل التالي :-

يتضح من خلال الجدول (4) ارتفاع معدل البطالة الى (20.57%) لعام 2004 يعود ذلك الى القرارات المتخذة من قبل سلطة الائتلاف بحل العديد من المؤسسات الحكومية والامنية والوزارات مما ادى الى تفاق حدة هذه المشكلة (الراوي ، 2010، 34)، اخفضت في الاعوام اللاحقة ، اذ سجلت (13.28%) في عام 2009 ويعزى ذلك الى توجه الدولة الى العمل على تخفيض البطالة عن طريق توظيف اعداد كبيرة في مؤسسات الدولة العامة لاسيما وزارة الداخلية والدفاع ، كما سجلت نسبة (7.95%) البطالة في عام 2016 يعزى ذلك بالإضافة الى الاسباب اعلاه تزايد الهجرة الى خارج البلد بحثاً عن فرص العمل . هذا وان تصنيف البطالة حسب المحافظات يتضح من خلال البيانات سنة 2003 يتبين ان محافظة ذي قار من اكثر المحافظات التي استأثرت في البطالة بنسبة (46.2%)

الشكل (4) معدل نمو البطالة في العراق خلال المدة (2004-2017)



خامساً : العلاقة بين السيولة والبطالة

المدرسة النقدية فترى ان السبيل للوصول الى الاستخدام الكامل والتخلص من البطالة يتم بواسطة عرض النقد . يتضح مما تقدم ان هناك علاقة عكسية بين البطالة و التوسع عرض النقد ، اذ ان السياسة التوسعية من شأنها ان تنعكس على مستويات الاسعار وفيها اسعار الفائدة تؤدي الى زيادة عرض النقد والمستوى العام للأسعار ، يؤدي الى زيادة الطلب الاستثماري وبالتالي زيادة الطاقة الانتاجية متناغم معها زيادة الطلب على العمالة ، يبدو ان السياسة السالفة الذكر تحتاج الى مرونة الجهاز الانتاجي ، ويحدث العكس عن اتباع سياسة انكماشية . في العراق تظهر مشكلة ارتفاع نسبة السكان في ظل تعطل شبه التام للجهاز الانتاجي ، اذ يصل معدل نمو السكان الى 3% الامر الذي يحتاج الى رفع الانفاق فظلا عن ارتفاع الطلب على الائتمان الا ان ذلك يقابله ارتفاع نسب السيولة الامر الذي يخلف فجوة بين عرض وطلب الائتمان الممنوح ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول (5):

يختلف دور السياسة النقدية في معالجة البطالة باختلاف النظريات الاقتصادية، فقد نادى الكلاسيكيون بالحرية الاقتصادية وحصر تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، والتوازن في السوق بحجة هناك يد القضاء على البطالة تلقائياً. (بيترسون، 1969، 123-166) الا ان الكينزيون كان لهم رأياً مختلفاً، اذ نادوا بضرورة تدخل الدولة عن طريق الانفاق الحكومي المؤدي الى زيادة الطلب الكلي والذي تقابله زيادة في مستوى الانتاج، اذ يتطلب الزيادة في مستوى الانتاج زيادة الطلب على الايدي العاملة أي تخفيض البطالة ، اما (فيلبس) فيرى وجود علاقة مستقرة طويلة الاجل بين التغير النقدي والبطالة وقد اتضح ذلك من خلال مخططاً هندسياً اطلق عليه منحني فيلبس (A.W Philips) ، لبيان العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة . اما

الجدول (5) يبين العلاقة بين السيولة المحلية والبطالة للفترة (2004-2016)

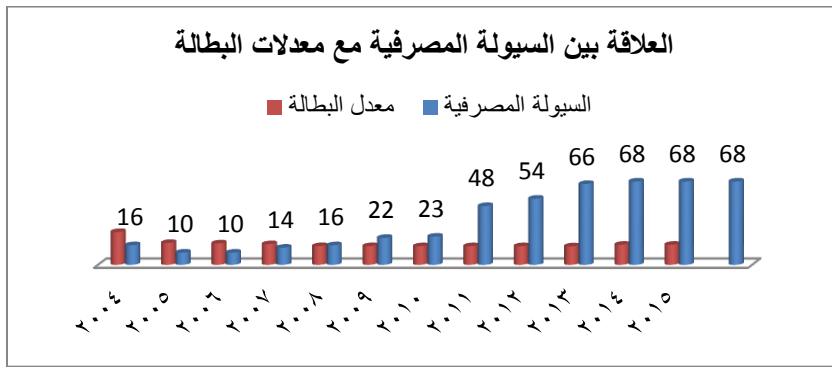
السنوات	السيولة لدى المصارف التجارية % (1)	البطالة % (2)	السكان (الف نسمة) (3)
2004	16	20.57	27139
2005	10	17.97	27963
2006	10	17.5	28810
2007	14	16.64	29682
2008	16	15.34	31895
2009	22	13.28	31664
2010	23	11.23	32490
2011	48	8	33338
2012	54	8.24	34208
2013	66	7.90	35096
2014	68	7.55	36005
2015	68	7.72	36934
2016	68	7.95	--

المصدر 1 و :- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء للأبحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، اعداد متفرقة. المصدر 2 و 3 :- مجموعة البنك الدولي

اما انخفاض البطالة فكانت هناك الكثير من الاسباب لانخفاضها فضلا عن ما سبق من الاسباب ، فان نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي الجدول (5) التي اتخذت مسار تصاعدياً فبعد ان كانت في عام 2004 (1.5%) بلغت في عام 2015 (19%) وهذا ان دل على شيء فأنما يدل على زيادة التوجه نحو دعم القطاع الخاص وزيادة المشاريع الاستثمارية والتي تدفع الى تقليل نسبة البطالة ، التي بلغت في عام 2016 (7.95%) وكما هو مبين في الشكل:

يتضح من خلال الجدول(5) ان هناك منحى تصاعدي للسيولة المصرفية خلال مدة الدراسة (2004-2016) في حين ان معدلات البطالة اتخذت مساراً تنازلياً ، فارتفاع السيولة المصرفية فضلا عن الاسباب السابق من التحليل جاءت نتيجة صغر القطاع المصرفي فالمساهمة في الناتج المحلي لم تتجاوز ال (1.5%) ومعاناة الجهاز المصرفي من اختلالات وتشوهات تعرقل النمو الاقتصادي الخ.

الشكل (5) العلاقة بين السيولة المصرفية و معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2016)



واحصاءات t و F فيما يحصل ارتباط ذاتي وربما يحصل الباحث على معنوية من الناحية الاحصائية لبعض الاختبارات الا ان النموذج بشكل عام مشوه ويأتي ذلك كما اسلفنا الى صغر حجم المشاهدات ، لذلك حتى تتمكن من تلافي الانحدار الزائف و الحصول على دقة في التقدير تم تحويل البيانات لـ 13 سنة الى بيانات ربع سنوي باستعمال على برنامج E_VIEWS للحصول على نماذج قياسية معنوية من الناحية الاحصائية وحسب الجدول الاتي :

التحليل القياسي

يعاني اغلب الباحثين من بروز مشاكل احصائية عديدة والحصول على نماذج قياسية مشوهة نتيجة التحليل الغير سليم فضلا عن ان اغلب النماذج التي يجريها الباحثين ذات مشاهدات صغيرة تبرز نتائجها تلك المشاكل الاحصائية فتعكس اشارات المعلمات بعكس منطق النظرية الاقتصادية ، أذ يحصل اولئك الباحثين على نموذج انحدار مزيف ترتفع فيه قيمة R^2

جدول (6) تحويل بيانات متغيرات الدراسة الى ربع سنوي

السنوات	البطالة	السيولة المصرفية	السيولة المحلية	اجمالي الائتمان النقدي
2004Q1	22.01094	7.054719	12.21031	0.500938
2004Q2	20.96156	7.721531	12.07419	0.714063
2004Q3	20.04531	8.352406	12.18594	0.930563
2004Q4	19.26219	8.947344	12.54556	1.150438
2005Q1	18.61219	9.506344	13.15306	1.373688
2005Q2	18.09531	10.02941	14.00844	1.600313
2005Q3	17.71156	10.51653	15.11169	1.830313
2005Q4	17.46094	10.96772	16.46281	2.063688

2.332625	18.76275	10.97219	17.73719	2006Q1
2.559875	20.32925	11.51581	17.59531	2006Q2
2.777625	21.86325	12.18781	17.42906	2006Q3
2.985875	23.36475	12.98819	17.23844	2006Q4
3.108844	24.42625	13.93209	17.03125	2007Q1
3.328406	26.02575	14.98316	16.78875	2007Q2
3.568781	27.75575	16.15653	16.51875	2007Q3
3.829969	29.61625	17.45222	16.22125	2007Q4
4.167906	31.53444	19.61459	15.94625	2008Q1
4.448344	33.68506	20.85716	15.57375	2008Q2
4.727219	35.99531	21.92428	15.15375	2008Q3
5.004531	38.46519	22.81597	14.68625	2008Q4
4.506375	40.80156	23.01956	14.05094	2009Q1
5.090125	43.70794	23.76544	13.53656	2009Q2
5.981875	46.89119	24.54094	13.02281	2009Q3
7.181625	50.35131	25.34606	12.50969	2009Q4
11.38703	55.27363	26.05003	12.18313	2010Q1
12.12372	58.81338	26.96672	11.59688	2010Q2
12.08934	62.15588	27.96534	10.93688	2010Q3
11.28391	65.30113	29.04591	10.20313	2010Q4
6.47975	69.08475	30.57309	8.669063	2011Q1
5.42325	71.50125	31.67166	8.078438	2011Q2
4.88675	73.38625	32.70628	7.704688	2011Q3
4.87025	74.73975	33.67697	7.547813	2011Q4
6.758438	72.83847	34.23356	8.240625	2012Q1
7.228063	74.21828	35.21644	8.264375	2012Q2
7.663813	76.15591	36.27544	8.251875	2012Q3
8.065688	78.65134	37.41056	8.203125	2012Q4

8.155406	84.531	39.68572	8.029063	2013Q1
8.600844	87.0115	40.54753	7.943438	2013Q2
9.123719	88.91925	41.05991	7.857188	2013Q3
9.724031	90.25425	41.22284	7.770313	2013Q4
11.12116	91.33181	40.24916	7.6	2014Q1
11.58859	91.39519	40.02809	7.545	2014Q2
11.84572	90.75969	39.77247	7.5225	2014Q3
11.89253	89.42531	39.48228	7.5325	2014Q4
11.20325	83.51675	37.82956	7.646875	2015Q1
11.03975	82.33475	38.00144	7.693125	2015Q2
10.87625	82.004	38.66994	7.743125	2015Q3
10.71275	82.5245	39.83506	7.796875	2015Q4
10.54925	83.89625	41.49681	7.854375	2016Q1
10.38575	86.11925	43.65519	7.915625	2016Q2
10.22225	89.1935	46.31019	7.980625	2016Q3
10.05875	93.119	49.46181	8.049375	2016Q4

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views

البحث للمدة 2004-2016، وذلك من خلال تحليل جذر الوحدة Unit Root، فضلا عن اللجوء الى تحليل دالة الارتباط الذاتي الكلية والجزئية لبيان خلو السلاسل من معاملات الارتباط الذاتية بالاعتماد على تحليل Correlogram، اما الاختبار الاخر الخاص بتعرف على استقرارية للسلاسل الزمنية ADF، و لصياغة وتوصيف النموذج لبيان اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهي كما يلي:

ثانيا : تحليل دالة الارتباطات الجزئية والكلية

تم ترميز المتغيرات قيد البحث وهي :

الجدول (7) متغيرات الدراسة

الرمز	المتغيرات	ت
IMP	البطالة	2
T.C	اجمالي الائتمان النقدي الممنوح	5

تم في الجدول (6) تحويل البيانات من سنوية الى ربع سنوي وذلك لتخلص من مشكلة الانحدار الزائف كون المدة الزمنية للمتغيرات الدراسة قصيرة فبعد ان كانت السلسلة الزمنية تتكون من 13 مشاهدة اصبحت بعد التحويل تتكون من 53 مشاهدة وكما هو مبين في الجدول اعلاه.

اولا: تحليل الاستقرارية

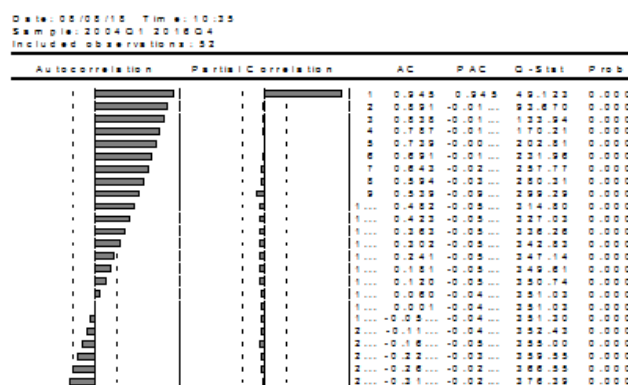
تم التعرض في المبحث الاول لمفهوم الاقتصاد القياسي وكيفية صياغة الانموذج، وسيتم في هذا المبحث التعرض لتحليل استقراريه السلسلة الزمنية للمتغيرات في الاقتصاد العراقي قيد

L.B	السيولة المصرفية	9
M2	السيولة المحلية	10

وبعد اجراء اختبار Correlogram لكل متغير حصل الباحث على النتائج الاتية :

1. البطالة

باستخدام الاختبار السابق للنتائج المحلي الاجمالي تم التوصل وحسب الجدول ادناه:

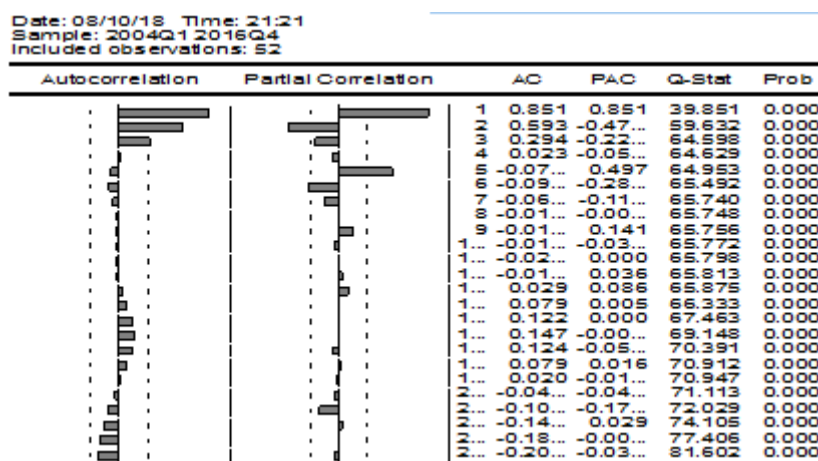


اختبار Q-Stat البالغة 376 بتأخر 24 سنة بأنها اكبر من قيم اختبار كأي سكوير (Chi-Square test) البالغة 27 عند مستوى معنوية 95%.

2. الائتمان النقدي

تم تحليل استقرارية السلسلة الزمنية للائتمان النقدي وبالاعتماد على الاختبار السابق تم التوصل الى النتائج الاتية:

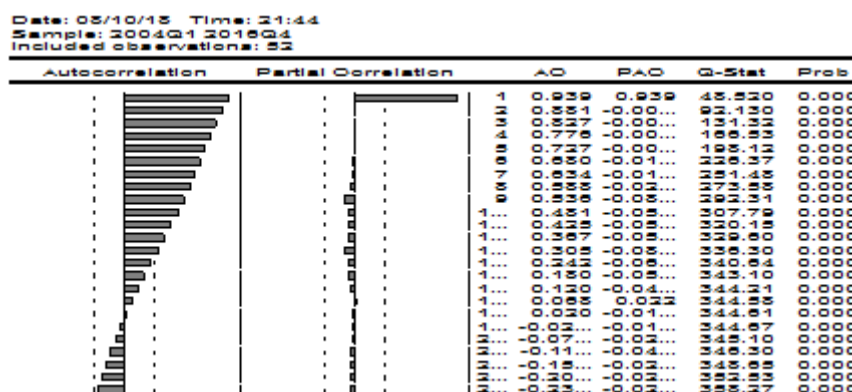
اظهرت النتائج اعلاه انعدام وجود ارتباط بين القيم السابقة واللاحقة حسب دالة الارتباطات الكلية والجزئية اذ اتخذت مساراً تنازلياً، فبلغت دالت الارتباط الذاتي الكلية AC خلال المدة الاولى من الدراسة (94%) واستمرت في التناقص الى ان وصلت الى (31%) في نهاية فترة الدراسة اما دالة الارتباط الجزئية PAC أيضاً بدئت بنسبة (94%) واستمرت في الانخفاض الى ان وصلت في نهاية فترة الدراسة الى (2%) فظلا عن مقارنة قيم



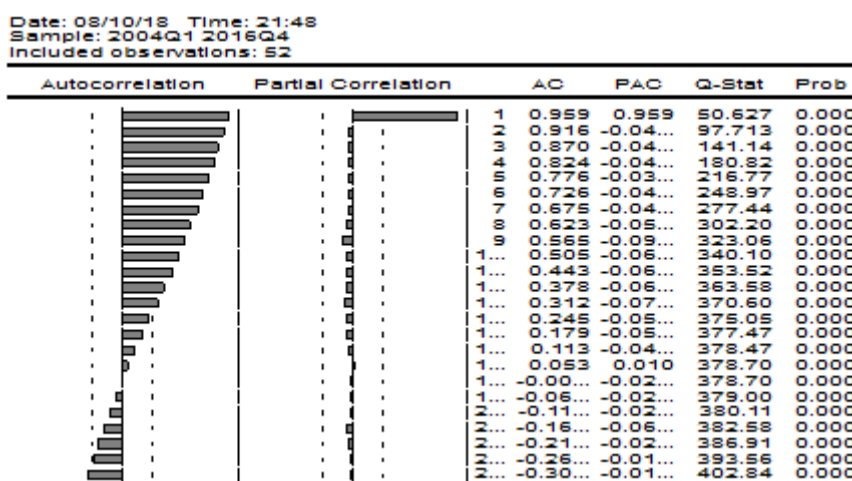
(PAC) هي الاخرى اتخذت مساراً تنازلياً، اذ بلغت في المدة الاولى (85%) وانخفضت خلال المدة اللاحقة حتى بلغت في نهاية المدة ما يقارب (3%) وهذه القيم هي اقل من (0) فظلا عن مقارنة قيم اختبار Q-Stat وال 24 سنة من خلال مقارنته قيمه التي بلغت 82 وهي اكبر من القيم المتحسبة لاختبار كاي

حسب معطيات النتائج اعلاه اتضح عدم وجود ارتباط بين القيم السابقة واللاحقة بالاعتماد على دالة الارتباطات الكلية والجزئية والتي اتخذت مساراً تنازلياً، اذ بلغت دالة الارتباط الكلية (AC) خلال المدة الاولى (85%) واستمرت بالانخفاض حتى بلغت في نهاية المدة (20%) اما دالة الارتباط الجزئي

2. السيولة المصرفية
وسكوير (Chi-Square test) $\times 2$ البالغة 9.88 عند مستوى
معنوية 95%.
وبنفس الاختبار المعتمد في المتغيرات السابقة تم التوصل الى
النتائج :



3. السيولة المحلية
ويتضح من خلال النتائج المبينة اعلاه لا يوجد ارتباط بين القيم
السابقة واللاحقة حسب دالة الارتباطات الكلية والجزئية فأتخذ
كلاهما مساراً تنازلياً فضلاً عن مقارنة قيم اختبار Q-Stat البالغة
358 بتاخر 24 سنة بأنها اكبر من قيم اختبار كأي سكوير
(Chi-Square test) البالغة 27 عند مستوى معنوية 5%.



- توصيف و تقدير النموذج القياسي
بعد ان تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لبيان خلوها
من جذر الوحدة وثبت ان السلاسل الزمنية مستقرة بعد اخذ الفرق
ألثاني فضلاً عن اجراء اختبار Q-Stat لبيان عدم وجود ارتباط
بين معاملات النموذج لذا فان السلاسل الزمنية اثبتت قدرتها على
ان تدخل معادلة الانحدار بعد التخلص من مشكلة الاتجاه الزمني
ومشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية وخصص هذا
المبحث لتوصيف و تقدير المتغيرات التوضيحية وإثرها في
المتغيرات التابعة وكما يلي :

من بيانات الجدول (8) يتضح ان السلسلة الزمنية خالية من
وجود جذر الوحدة حسب اختبار ديكي-فولر، اذ عند مقارنة القيم
المحتسبة عند مستوى معنوية (10%, 5%, 1%) يتضح انها
اصغر من قيمها الجدولية حيث ان القيم الجدولية تجاوزت
المحتسبة لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض عدم الدالة على
وجود جذر وحدة لقيم السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات قيد
البحث، اذ نلاحظ ان القيمة المحتسبة للنتائج المحلي الاجمالي
اصغر من القيم الجدولية عند المستويات المبينة في الجدول
وكذلك بقية القيم لذا نحكم على استقرارية السلسلة الزمنية وهذا
ما اثبتته الاحتمالية التي كانت اصغر من مستوى معنوية
5%، وبالتالي فهي صالحة ان تدخل نموذج انحدار.

جدول (8) المتغيرات التفسيرية والتابعة

المتغيرات	المتغير التابع
1- البطالة IMP	المتغير التابع
1- السيولة المحلية M2	المتغيرات المفسرة
2- السيولة المصرفية LB	
3- اجمالي الائتمان النقدي TC	

- بناء نموذج انحدار اثر المتغيرات المفسرة على البطالة في العراق
 بعد اجراء تقدير الدالة للمتغيرات قيد البحث توصل الباحث الى :
 Regression Analysis: log IMP versus log LB;
 LOG LD; LOG TC

$$\log IMP = 4.93_{(t=36.49)(p=0.00)} - 0.01 \log LB_{(t=0.10)(p=0.92)} - 0.78 \log M2_{(t=4.78)(p=0.00)} + 0.20 \log TC_{(t=4.59)(p=0.00)}$$

$$S = 0.0890235 \quad R-Sq = 94.8\% \quad R-Sq(adj) = 94.5\% \quad F = 290.70$$

$$1\% = 2.39$$

$$5\% = 1.67$$

$$10\% = 1.29$$

وعلى نقبل الفرضية البديلة الدالة على معنوية المعالم المقدرة اما اختبار t للمتغير الائتمان النقدي فقد اشارة الى عدم معنوية المتغير، اذ ان t الجدولية اكبر من المحسوبة والبالغة 0.10 .

1. معامل التحديد (R^2) اشارت الدالة الى ان 74% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تعود الى المتغيرات التفسيرية، و26% تعود الى متغيرات اخرى لم تدخل النموذج.

2. اختبار F- Test : من خلال نتائج الدالة اشارت الى معنوية النموذج المقدر ككل اذ تجاوزت F^* البالغة 290.70 مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية :

$$1\% = 5.18$$

$$5\% = 3.23$$

نجد أن $F^* < F$ لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرض العدمي، وبالتالي توفيق الباحث في اختيار الانموذج.

الاستنتاجات

1. ان المصارف التجارية العراقية فيها نسب سيولة عالية كان من الاجدر استثمارها مع توافر فرص ربحية عالية في العراق لاسيما مع تطور العمليات الاستثمارية في الآونة

- اختبارات النموذج

أ. الاختبارات الاقتصادية:

حسب التقديرات الواردة في الدالة اعلاه والتي جاءت متطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بعلاقة السيولة المصرفية والمحلية مع البطالة اذ اتخذت علاقة عكسية اي ان زيادة نسب السيولة المصرفية بمقدار وحدة واحدة سيخفض من اجمالي البطالة بمقدار قيمة المعلمة البالغة 1%، وبالرغم من ضعف التأثير المعنوي للسيولة في اجمالي البطالة إلا ان المؤشرات الاجمالية لحجم السيولة تشير الى انها في تزايد، اما السيولة المحلية فكانت ايضا متطابقة مع منطق النظرية اذ ان ارتفاع حجم السيولة المحلية يؤدي الى انخفاض البطالة بمقدار 78% وهو تأثيراً كبيراً جداً وهذا ما يدعم السياسة الجيدة للبنك المركزي ودوره الفعال في السياسة الاقتصادية للعراق ، في حين اتخذ اجمالي الائتمان النقدي الممنوح علاقة ايجابية مع البطالة وهو مخالف لمنطق النظرية ويعود ذلك الى ما تم الحديث عنه في تحليل اثر الائتمان للدوال السابقة اذ ان تغير حجم الائتمان النقدي بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع البطالة بمقدار 20%، وهذا نتيجة تحويل المبالغ الى القضايا الاستهلاكية الغير ربحية وهو ما يشكل اثراً تراحمياً على العملية الاستثمارية.

ب. الاختبارات الإحصائية:

تشير النتائج الى معنوية اختبار t لكل من السيولة المحلية وإجمالي الائتمان النقدي اذ انها قيمها المحسوبة اكبر من قيمها الجدولية عند مستوى:

المصادر

المصادر العربية

أحلام ،بو عبدلي ،حمزة عمي سعيد .(2014). دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة. مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد 2 ، الجزائر.

أسماء، خضير ياس، احمد صبحي جميل.(2016). اثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان النقدي في العراق. مجلة الدنانير ، المجلد 1 ، العدد التاسع .

أسماعيل، عوض فاضل .النقود والبنوك .وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . بغداد .

البنك المركزي العراقي . التقرير الاقتصادية، الجهاز المركزي للإحصاء ، 2010، 2014 ، 2015 ، 2016.

البنك المركزي العراقي . (2009) . المديرية العامة للإحصاء والابحاث . اتجاه السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ، الربع الرابع لعام.

حسنا، ناصر أبراهيمية .(2009). البطالة وخلق فرص العمل احدى تحديات الوضع الراهن . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 19 .

عبد الخضر، هاشم، إيمان عبد الكاظم حسين، فرحان محمد حسن الذبحاوي، البطالة في الاقتصاد العراقي الاثار الفعلية والمعالجة المقترحة . الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية .

عبد الوهاب، الأمين ، زكريا عبد الحميد باشا .(1983). مبادئ الاقتصاد الكلي. ج2 ، الاقتصاد الكلي . الكويت : دار المعرفة .

مطوق ،ليلي بديوي.(2015). التقلبات في مستويات السيولة واثرها في التضخم . مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية . السنة الحادية عشر المجلد الثاني عشر – العدد الخامس والثلاثون.

داغر ، محمود محمد محمود، احسان جبر عاشور.(2014). العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للفترة (1990-2011) . بحث مسنل من رسالة دكتوراه . مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد20 ، العدد 78.

بيترسون ،والاس .(1969).الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي . ترجمة برهان تيجاني ، الجزء الأول ، بيروت.

المصادر الأجنبية

Bank for International Settlements.(2013). Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools. Basel Committee on Banking Supervision, ISBN 92-9197- 912.

Ebele. Ifionu. (2015). Macroeconomic Variables and Money Supply: Evidence from Nigeria. An International Multidisciplinary Journal, Ethiopia .

الاحيرة ويعود ذلك الى رغبة المصارف التجارية العراقية لتلافي المخاطر العالية لاسيما المخاطر الزمنية.

2. لم تأخذ المصارف التجارية العراقية دورها الفعال والحقيقي في توجيه مدخراتها نحو قنواتها الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية كافة بل اعتمدت بشكل رئيس على منح الائتمان النقدي الاستهلاكي العالية.

3. ساهمت السياسة النقدية بشكل فعال في ردد النمو الاقتصادي من خلال رفع حجم السيولة المحلية عن طريق اقراض السوق ،اذ اتخذت السيولة المحلية مساراً تصاعدياً خلال مدة البحث مما انعكس على زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

4. ارتبطت كل من السيولة المحلية والسيولة المصرفية بعلاقة عكسية مع اجمالي البطالة على الرغم من ضعف التأثير للسيولة المصرفية في اجمالي البطالة الا ان المؤشرات تشير الى انها في تزايد ، اما السيولة المحلية فان زيادتها سوف يخفض البطالة بمقدار 78% والذي يعد تأثيراً كبيراً جداً وهو ما يدعم السياسة الناجحة والفعالة للبنك المركزي ،فقد جاء مخالف للمنطق النظرية الاقتصادية اذ جاء بعلاقة طردية وهذا يعود الى ما تم التحدث عنه في اثر الائتمان في الدوال السابقة اي تحول الائتمان الى قضية استهلاكية.

التوصيات

1. ينبغي على المصارف التجارية اتباع الطرق والإجراءات الممنهجة التي تساعد على ادارة وتحكم في السيولة المصرفية لاسيما في ظل توافر فرص ربحية الاستثمار تلك الاموال.

2. توجيه القروض الممنوحة الى قنوات استثمارية وتقليص او تخفيض القروض الممنوحة للأغراض الاستهلاكية من خلال ضبط السياسة الاستثمارية بما يتناسب مع التطورات المصرفية الحديثة.

3. تخفيض نسب السيولة العالية تماشياً مع متطلبات صندوق النقد الدولي والبنك المركزي العراقي .

4. التركيز على الية اقراض السوق لتسريع عجلة النمو الاقتصادي وذلك من خلال تقديم الحكومة المركزية الى المصارف المتخصصة قروض الى المشاريع الاكثر انتاجية .

5. تفعيل الدور الرقابي على البنوك التجارية اذ ان اغلب المصارف التجارية تعمل بسياسة ائتمانية غير خاضعة الى رقابة البنك المركزي العراقي بل تهيمن وتتحكم بالسوق النقدية.

البطالة مشكلة معقدة ومحاربتها يقع على عاتق الجميع المؤسسات التي تتعامل بالنقود وبالتالي على المصارف التجارية لتخفيض حجم البطالة في العراق من خلال اللجوء الى سياسة ائتمانية رشيدة.

- Nikolaou.Kleopatra.(2009).Liquidity(Risk)Concepts Definitions And Interactions . Working Paper Series No 1008 / February.all ECB Publication.
- Rajan .Douglas W. Diamond & Raghuram G.(2003). "Liquidity shortages & Banking Crises. American Finance Association.
- Saunders.Anthony.(1997)."Financial Institutions Management: A Modern Perspective". 2nd ed, Irwin/McGraw–Hill, Inc.
- WorldBank.(2013).World Development : Jobs . Washington, Report.
- Eric Strobl .David Byrne.(2001).Defining Unemployment in Developing Countries: The Case of Trinidad and Tobago. Centre for Research in Economic Development and International Trade, School of Economics.university of nottingham, university park,nottingham,ng72rd,united kingdom.
- ILO . Undesa and WTO .(2010). Macroeconomic Stability :Inclusive Growth and Employment. United Nations Conference on Trade and Development.
- James .Deusenberry .(1998). foundation of a Palestinian currency. a Paper submitted to the First Palestine Banking Conference.